المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الخارجية و شؤون المغتربين

دائرة الشؤون الفلسطينية

التقرير الشهري

لتطورات القضية الفلسطينية

لشهري شباط وآذار ٢٠٢٦

الفهرس	الصفحة
أولا: تطورات القضية الفلسطينية.	
1- الموقف الأردني.	2
2- الموقف الفلسطيني.	4
3- الموقف العربي.	7
4- الموقف الدولي.	8
5- الموقف الأمريكي.	9
6- الموقف الإسرائيلي	9
ثانياً: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.	10
أ- شهداء وجرحى.	11
ب- أسري ومعتقلون.	12
ت- انتهاكات ضد المقدسات.	14
ث- هدم/ المنازل وتهجير سكانها	16
ج-أنشطة استيطانية وتهويديه	18
ح- حواجز عسكرية مفاجئة واغلاقات.	19
خ- انتهاكات المستوطنين.	19
قانون "الأماكن المقدسة" ومخاطره على الأقصى.	21
ثالثاً شؤون إسرائيلية.	22

أولًا: تطورات القضية الفلسطينية

1-الموقف الأردني: -

برز الموقف الأردني خلال شهر آذار 2026 بوصفه أحد أكثر المواقف العربية انتظامًا وفاعلية، حيث جمع بين النشاط الدبلوماسي المباشر، والاتصالات الثنائية والمتعددة الأطراف، والتحذير السياسي الواضح من استغلال التوترات الإقليمية لفرض وقائع جديدة في الأرض الفلسطينية، وخصوصًا في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. وفي بداية الشهر، ترأس جلالة الملك عبد الله الثاني اجتماعًا لمجلس الأمن القومي لمناقشة التصعيد الإقليمي الراهن، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد، وقد عكس هذا الاجتماع منذ اليوم الأول من الشهر أن الأردن قرأ التطورات بوصفها تطورات تمس أمنه الوطني مباشرة، وأنه ينظر إلى المسار الفلسطيني ضمن سياق إقليمي أوسع، مع تأكيد الملك أن حماية سلامة الأردنيين أولوية وأن الأردن يرفض رفضًا مطلقًا أن يكون ساحة حرب لأي صراع.

تلقى جلالة الملك اتصالًا هاتفيًا من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أكد خلاله الجانبان رفض الاعتداءات الإيرانية على المملكة ودول المنطقة، لكن اللافت في مضمون الاتصال أنه لم يقتصر على البعد الأمني، بل ربط بين خفض التصعيد في الإقليم وبين ضرورة منع استغلال الصراع لفرض واقع جديد في الضفة الغربية والقدس وغزة. هذا الربط يعكس جوهر المقاربة الأردنية في هذا الشهر: فالأردن لم يتعامل مع الملف الفلسطيني باعتباره ملفًا منفصلًا عن التصعيد الإقليمي، بل رأى في كل توتر إقليمي فرصة قد تستغلها إسرائيل لتوسيع سياساتها على الأرض الفلسطينية، وخصوصًا في القدس.

تكرر هذا المنظور في اتصال جلالة الملك مع الرئيس السوري أحمد الشرع، حيث جرى التأكيد على ضرورة التهدئة والاحتكام للحوار، مع بحث التطورات في الضفة الغربية وضرورة حماية حرية المصلين بالوصول إلى المسجد الأقصى، خاصة في شهر رمضان. وفي اليوم نفسه، تلقى جلالته اتصالًا من شيخ الأزهر أحمد الطيب، الذي أكد رفض الاعتداءات على سيادة الدول العربية، وجرى خلال الاتصال بحث التطورات في الضفة وضرورة حماية حرية العبادة في الأقصى. ويكشف تكرار هذا العنوان في أكثر من اتصال خلال أيام قليلة أن القدس والمقدسات لم تكن ملفًا ثانويًا في الخطاب الأردني، بل كانت في صلب التحرك السياسي والديني والإقليمي معًا.

ثم جاء اتصال الرئيس الفنلندي ألكسندر ستوب في 6 آذار ليؤكد أن الأردن نقل رسالته نفسها إلى الشركاء الأوروبيين: ضرورة خفض التصعيد، ورفض استهداف الدول، وعدم استغلال الأوضاع للتضييق على الفلسطينيين أو فرض واقع جديد في القدس والضفة وغزة.

وشارك جلالة الملك في اجتماع دولي عبر تقنية الاتصال المرئي مع قادة من الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة، بينهم أنتونيو كوستا وأورسولا فون دير لاين والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس اللبناني جوزيف عون والرئيس السوري أحمد الشرع وقادة ومسؤولون من البحرين والكويت وقطر والإمارات والعراق والسعودية وعُمان وتركيا وأرمينيا. أهمية هذا الاجتماع لا تقتصر على الأسماء المشاركة، بل تكمن في الرسائل الأردنية التي حملها: ضرورة استمرار التعاون والتنسيق لحماية المدنيين وتحقيق تهدئة شاملة، والتحذير من توسيع دائرة الصراع عبر استهداف الدول العربية الآمنة، والتأكيد على أن إسرائيل في خضم الأزمة تسعى إلى إذكاء نيران الصراع وتواصل اعتداءاتها على غزة والضفة الغربية في شهر رمضان، إضافة إلى التنبيه إلى الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان. هنا يتضح أن الأردن لم يكن يدير موقفًا دفاعيًا خاصًا به فقط، بل كان يحاول إعادة ترتيب سردية الأزمة إقليميًا ودوليًا بحيث لا تضيع القضية الفلسطينية في زحمة المواجهات الإقليمية الأخرى.

كما تلقى جلالة الملك اتصالًا من ملك هولندا ويليام ألكسندر، شدد فيه على ضرورة تكثيف الجهود الدولية لوقف التصعيد، وحذّر مجددًا من استغلال التطورات لانتهاك حرية المصلين في الأقصى وفرض واقع جديد في الضفة وغزة، فيما أكد الطرف الهولندي التزام بلاده بحل الدولتين.

وتلقى جلالة الملك اتصالًا من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وأكد الجانبان ضرورة تكثيف العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات الراهنة بما يحفظ أمن واستقرار الدول.

وفي ذات السياق التقى جلالته رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد، وشدد الطرفان على أن الدول العربية لم تكن طرفًا في الحرب ولم تبدأها، بل حاولت احتواء الأزمة ومنع انزلاق المنطقة إلى الصراع. كما أكد اللقاء ضرورة تكثيف العمل العربي المشترك وتعزيز التنسيق مع الشركاء والقوى الفاعلة للتوصل إلى تهدئة شاملة ومستدامة، مع التحذير من فرض واقع جديد في الضفة وغزة ومن تقييد حرية الوصول إلى المسجد الأقصى.

وخلال الاتصال الهاتفي المتبادل بالتهاني مع الرئيس الفلسطيني بمناسبة عيد الفطر، عاد جلالته للتأكيد على ضرورة فتح المسجد الأقصى للمصلين ومنع استغلال التصعيد لفرض وقائع جديدة. ثم في 30 آذار بحث مع الأمير محمد بن سلمان تداعيات التطورات الإقليمية على أمن المنطقة والعالم، وجدد الطرفان إدانة الهجمات الإيرانية، وحذّر الملك من تقييد حرية العبادة والوصول إلى المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، وأكد ضرورة وقف الهجمات الإسرائيلية على لبنان. وأخيرًا،

كما استقبل جلالته مستشارة الرئيس الفرنسي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دورا كاتوتي، ثم استقبل رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ميريانا سبولياريتش إيغر، مؤكدًا في اللقاءين ضرورة وقف الاعتداءات، والتوصل إلى اتفاق ينهي التصعيد، والاحتكام للدبلوماسية، وحماية المدنيين، وعدم استغلال أوضاع المنطقة لفرض واقع جديد في القدس والضفة وغزة.

أما على مستوى وزارة الخارجية الأردنية، فقد كان نشاط وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي خلال هذا الشهر مكملًا للمسار الملكي ومفصلًا له. وتلقى الصفدي اتصالًا من وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس، والتقى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام كريستوف بيغو. وقد ركزت المباحثات على إدانة الاعتداءات الإيرانية على الأردن ودول شقيقة، وتفعيل الدبلوماسية لإنهاء الحرب مع إيران، ووقف العدوان الإسرائيلي على لبنان، وضرورة التزام اتفاق وقف إطلاق النار في غزة والتنفيذ الكامل لخطة الرئيس الأميركي دونالد ترمب، وإدخال المساعدات الإنسانية الكافية والمستدامة، ووقف الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية في الضفة الغربية المحتلة، والتحذير من استمرار إسرائيل في تقييد حق العبادة للمسلمين والمسيحيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما شدد الصفدي صراحة على أن المسجد الأقصى بكامل مساحته مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن دائرة أوقاف القدس التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية هي الجهة الوحيدة المخولة بإدارته، كما دان منع بطريرك اللاتين من الوصول إلى كنيسة القيامة. وفي اليوم نفسه بحث الصفدي مع وزير الخارجية الألماني يوهان فاديفول الأوضاع الإقليمية وسبل إنهاء التصعيد، وحذر من استمرار تقييد حرية العبادة، وأكد ضرورة إلزام إسرائيل احترام هذا الحق، وجدد إدانة الأردن لمنع المسلمين من أداء شعائرهم في المسجد الأقصى، ولمنع بطريرك اللاتين من الوصول إلى كنيسة القيامة. ويظهر من ذلك أن الدبلوماسية الأردنية في هذا الشهر كانت تبني ملفًا متكاملًا يجمع بين الأمن الإقليمي والقدس وغزة ولبنان والشرعية الدولية، بدل أن تفصل هذه الملفات عن بعضها.

ويضاف إلى ذلك البيان المشترك الصادر عن وزارة خارجية الأردن والإمارات وإندونيسيا وباكستان وتركيا والسعودية وقطر ومصر، والذي دان استمرار سلطات الاحتلال في إغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين، واعتبر القيود الأمنية المفروضة على الوصول إلى البلدة القديمة وأماكن العبادة انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وللوضع التاريخي والقانوني القائم. وقد شدد البيان على أن كامل مساحة المسجد الأقصى، والبالغة 144 دونمًا، هي مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن دائرة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري

في إدارة شؤون المسجد وتنظيم الدخول إليه. وتبرز أهمية هذا القرار بسبب بيان أن الأردن لم يتحرك فقط باسم نفسه، بل نجح في حشد مظلة عربية وإسلامية أوسع حول الوصاية والمقدسات والحق في العبادة.

2- الموقف الفلسطيني: -

اتسم الموقف الفلسطيني خلال شهر آذار 2026 بكثافة سياسية وإعلامية ودبلوماسية، مع تركيز واضح على ثلاثة محاور رئيسية: استمرار الحرب وتداعياتها الإنسانية في قطاع غزة، وتصاعد اعتداءات المستوطنين والاحتلال في الضفة الغربية والقدس، ومواجهة التشريعات والسياسات الإسرائيلية الجديدة، وفي مقدمتها قانون إعدام الأسرى. ويظهر من البيانات والاتصالات الواردة في الملف أن القيادة الفلسطينية حاولت خلال هذا الشهر تثبيت السردية الفلسطينية أمام الرأي العام الإقليمي والدولي، وربط كل أزمة في المنطقة بجذرها السياسي الأساسي، وهو استمرار الاحتلال الإسرائيلي وغياب الحل العادل للقضية الفلسطينية.

أعربت الرئاسة الفلسطينية عن رفضها وإدانتها الشديدة لإقرار قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، واعتبرت هذا القانون انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، ومخالفًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما وصفت الرئاسة القانون بأنه جريمة حرب بحق الشعب الفلسطيني، لأنه يأتي في سياق سياسات وإجراءات تصعيدية تنتهجها سلطات الاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. ولم تكتف الرئاسة بالإدانة، بل ربطت هذا القانون بسياق أوسع من القتل والتعذيب والعزل والإفلات من العقاب، ودعت المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته واتخاذ موقف جاد وحقيقي لوقف هذه الانتهاكات ومحاسبة الاحتلال وفرض العقوبات عليه. ويكشف هذا الموقف أن القيادة الفلسطينية كانت تنظر إلى القانون ليس كتطور تشريعي منفرد، بل كتتويج لاتجاه إسرائيلي أشمل نحو مأسسة العنف ضد الفلسطينيين.

وحذر الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة من خطورة استمرار الحرب على قطاع غزة وتصاعد هجمات المستوطنين في الضفة الغربية، وأشار إلى أن قوات الاحتلال قتلت 694 فلسطينيًا منذ إعلان وقف إطلاق النار في قطاع غزة، إضافة إلى عدم الالتزام بإدخال المساعدات الإنسانية، الأمر الذي فاقم من الكارثة الإنسانية. كما قال إن الضفة الغربية تشهد تصعيدًا خطيرًا من خلال مواصلة اعتداءات المستوطنين بحماية جيش الاحتلال. وتبرز هنا نقطة أساسية في الخطاب الفلسطيني: أن الحرب على غزة، والاستيطان والعنف في الضفة، وتقييد المساعدات، ليست مسارات منفصلة، بل أجزاء من سياسة إسرائيلية متصلة.

وذهب أبو ردينة أبعد من ذلك حين قال إن حل مشكلات الشرق الأوسط يبدأ بحل القضية الفلسطينية وفق الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وإن استمرار الحرب والاعتداءات لا يغير جوهر الصراع ولا يعطي شرعية لأحد. وهذا يعكس حرصًا فلسطينيًا على مقاومة محاولات تهميش القضية أو اختزالها في بعدها الإنساني فقط، عبر إعادة وضعها في إطارها السياسي الأصلي.

كما أدانت الرئاسة الفلسطينية هجمات المستوطنين الإرهابية على القرى والتجمعات والمخيمات في الضفة الغربية، واعتبرت أن هذه الاعتداءات تمثل تصعيدًا خطيرًا تتحمل حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عنه. وأشادت في الوقت نفسه ببيان مشترك صدر عن بعثات بلجيكا وكندا والدنمارك والاتحاد الأوروبي وأيرلندا وفنلندا وفرنسا وليتوانيا وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة والسويد وسويسرا، والذي أدان بشدة تصاعد "إرهاب المستوطنين" والعنف الذي تمارسه قوات الاحتلال ضد المجتمعات الفلسطينية. كما شددت الرئاسة على أن ما يجري من قتل وحرق للممتلكات هو عمل منظم يجري تحت حماية قوات الاحتلال وبدعم من حكومة اليمين المتطرفة، بهدف تنفيذ مخططات الضم والتوسع العنصري والتهجير.

وفي ملف القدس، أدانت الرئاسة الفلسطينية استمرار سلطات الاحتلال في إغلاق أبواب المسجد الأقصى أمام المصلين خلال شهر رمضان، واعتبرت ذلك مساسًا خطيرًا بالوضع التاريخي والقانوني للمسجد والأماكن الدينية في مدينة القدس المحتلة.

كما حذرت من استغلال أجواء التوتر والتصعيد للمساس بالأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية، مؤكدة أن هذه الإجراءات تخالف القانون الدولي الذي ينص على حرية العبادة. ويُلاحظ هنا أن الموقف الفلسطيني كان متقاطعًا مع الموقف الأردني في تأكيده على الوضع التاريخي والقانوني القائم وعلى رفض أي مساس بحرية الوصول إلى الأقصى، بما يعكس وحدة واضحة في قراءة خطر المرحلة على ملف القدس.

أما على مستوى الاتصالات السياسية، فقد أجرى الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال هذا الشهر سلسلة اتصالات تُظهر محاولة فلسطينية لإبقاء القضية حاضرة على أعلى المستويات العربية والدولية. فقد أجرى اتصالًا مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، جرى خلاله بحث مستجدات الأوضاع في فلسطين والتصعيد في المنطقة، وأكد الرئيس الفلسطيني ضرورة وقف الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، وإلزام الاحتلال بتنفيذ وقف إطلاق النار، وإعادة فتح معبر رفح، وإدخال المساعدات الإنسانية، والبدء بتنفيذ المرحلة الثانية من القرار الأممي القاضي بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من القطاع، وفي اليوم نفسه تلقى اتصالًا من رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، ووضعه في صورة التطورات الخطيرة في الضفة والقدس واستمرار اعتداءات المستوطنين والإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين، فيما أكد الجانب اليوناني دعم الجهود الرامية إلى السلام وأهمية وصول المساعدات وتعزيز دور السلطة الوطنية الفلسطينية ووقف التوسع الاستيطاني.

كما أجرى الرئيس الفلسطيني اتصالًا مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، أكد خلاله إدانة الهجمات الإيرانية على السعودية والدول العربية، وأدان الهجمات الإسرائيلية على لبنان، وثمّن الموقف السعودي الداعم للشعب الفلسطيني.

كما استقبل السفراء العرب المقيمين والمعتمدين لدى دولة فلسطين، وأطلعهم على تطورات الأوضاع في الضفة والقدس وقطاع غزة، مشددًا على استمرار السياسات الإسرائيلية الأحادية، وحجز أموال المقاصة، وحماية إرهاب المستوطنين، وإغلاق معبر رفح، وضرورة تنفيذ المرحلة الثانية من قرار مجلس الأمن القاضي بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من القطاع. كما أجرى اتصالات مع ولي عهد الكويت، والملك عبد الله الثاني، والرئيس اللبناني، وملك البحرين، وأدانت دولة فلسطين الهجمات الإيرانية على سلطنة عُمان. وهذه التحركات، وإن بدا بعضها مرتبطًا بالأزمة الإقليمية، إلا أنها في جوهرها استخدمت أيضًا لتثبيت البعد الفلسطيني في الأجندة العربية.

ووجّه مجلس الوزراء الفلسطيني نحو أوسع تحرك دولي وعاجل لإلغاء قرار "الكنيست" إعدام الأسرى، وأكد أن هذا القانون يعكس سياسات ممنهجة تقوم على الإبادة والتمييز والإفلات من العقاب، داعيًا إلى تحرك عربي ودولي وإسلامي عاجل لمساءلة المسؤولين الإسرائيليين وفرض العقوبات وضمان حماية الأسرى الفلسطينيين. كما أوعز بتكثيف التحرك الدبلوماسي الدولي إزاء تصاعد انتهاكات الاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، بما يشمل استمرار إغلاق المسجد الأقصى، وتمديد العدوان العسكري في مخيمات جنين وطولكرم، ونشر الحواجز العسكرية، وتنفيذ اقتحامات واسعة. وهذا يبين أن الموقف الفلسطيني الرسمي خلال نهاية الشهر لم يكن مجرد رد فعل سياسي، بل محاولة لتنظيم جهد دبلوماسي أوسع تجاه المجتمع الدولي.

وإذا كان الموقف العربي قد بدا خلال هذا الشهر متماسكًا نسبيًا في مستواه الخطابي والمؤسسي، فإن أهميته الحقيقية تكمن في أنه أعاد تثبيت القضية الفلسطينية ضمن إطار الأمن القومي العربي العام، بدل التعامل معها كملف مستقل أو إنساني فحسب. ويتضح ذلك من الطريقة التي صيغ بها إعلان مجلس جامعة الدول العربية في 29 آذار، إذ لم يفصل بين رفض الاعتداءات على الدول العربية وبين ضرورة الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها غير القانوني للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وهذه الصياغة تعني أن الجامعة العربية أرادت أن تؤكد أن استقرار المنطقة لا يمكن تجزئته: فالاعتداء على سيادة دولة عربية، والاحتلال الإسرائيلي، والتهديد الذي يطال المقدسات والوضع القانوني في القدس، كلها مكونات لأزمة إقليمية واحدة لا يمكن معالجتها بسياسات منفصلة.

كما أن أهمية الموقف العربي في هذا الشهر لا تنحصر في صدور بيانات الإدانة، بل في نوعية اللغة التي استخدمتها بعض المؤسسات والجهات العربية. فجامعة الدول العربية، حين وصفت قانون إعدام الأسرى بأنه "عنصري همجي" وأنه "جريمة

حرب وجريمة ضد الإنسانية"، انتقلت من قاموس دبلوماسي تقليدي إلى قاموس قانوني وسياسي أكثر حدة. وهذه اللغة تكشف أن ثمة إدراكًا عربيًا متزايدًا بأن مجرد التنديد السياسي التقليدي لم يعد كافيًا في مواجهة مسار إسرائيلي يتجه نحو التشريع العلني للتمييز والعنف. كما أن دعوة الجامعة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية إلى التحرك لا تعكس فقط موقفًا أخلاقيًا، بل تشير إلى رغبة في تدويل هذا الملف قانونيًا وعدم الاكتفاء بتداوله عربيًا.

ويكتسب البيان المشترك الصادر في 11 آذار عن وزراء خارجية الأردن والإمارات ومصر والسعودية وقطر وتركيا وإندونيسيا وباكستان قيمة خاصة، لأنه أظهر أن موضوع القدس والمسجد الأقصى ما يزال قادرًا على بناء مساحة مشتركة بين أطراف عربية وإسلامية مختلفة الأولويات والمواقع. فالبيان لم يكتف بإدانة إغلاق المسجد الأقصى، بل شدد على أن القيود المفروضة على الوصول إلى البلدة القديمة وأماكن العبادة تشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والوضع التاريخي والقانوني القائم. والأهم أنه أعاد التأكيد على عدم وجود سيادة لإسرائيل على القدس المحتلة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية. إن هذه الفقرة تحديدًا تمنح الموقف العربي بعدًا يتجاوز التضامن الظرفي، لأنه يربط بين الدفاع عن حرية العبادة وبين نفي شرعية أي ادعاء إسرائيلي بالسيادة على المدينة المحتلة.

ومن جانب آخر، فإن الحضور الأردني داخل الفضاء العربي خلال هذا الشهر لا يكشف فقط عن دور عمان المحوري، بل أيضًا عن استعداد عربي أوسع للاصطفاف خلف المقاربة الأردنية في ملفات القدس والوصاية الهاشمية وحرية العبادة. ويتضح هذا من تضمين دور دائرة الأوقاف الأردنية واختصاصها الحصري في إدارة شؤون المسجد الأقصى في أكثر من بيان عربي وإسلامي. وهذا التكرار ليس تفصيلًا بروتوكوليًا، بل يحمل دلالة سياسية واضحة، لأنه يواجه عمليًا المسعى الإسرائيلي لإعادة تعريف ترتيبات السيادة والإدارة في الحرم القدسي الشريف من خلال فرض واقع أمني جديد على الأرض.

ومن المهم كذلك الإشارة إلى أن الموقف العربي خلال آذار 2026 لم يجرّد القضية الفلسطينية من بعدها الإنساني، لكنه لم يسمح أيضًا بابتلاعها داخل الخطاب الإنساني فقط. فالبيانات والاتصالات العربية تحدثت عن إدخال المساعدات ووقف العدوان وتخفيف المعاناة، لكنها ربطت ذلك في الوقت نفسه بضرورة تنفيذ حل الدولتين، ووقف الاحتلال، واحترام الوضع التاريخي والقانوني للقدس، ووقف الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية. وهذا التوازن بين الإنساني والسياسي مهم جدًا، لأنه يمنع تحويل المأساة الفلسطينية إلى مجرد قضية إغاثية منفصلة عن جذورها السياسية والقانونية.

كذلك، فإن قراءة الموقف العربي خلال هذا الشهر تكشف أن ثمة ثلاثة مستويات من الحركة كانت تعمل في الوقت نفسه. أولها المستوى الرسمي المؤسسي، ممثلًا في جامعة الدول العربية وبياناتها ومداولاتها الوزارية. وثانيها المستوى الثنائي أو القيادي، كما في اتصالات الملك عبد الله الثاني مع الرئيس المصري وولي العهد السعودي ورئيس الإمارات وغيرهم، وهي اتصالات حافظت على مركزية القضية الفلسطينية ضمن النقاشات العربية العليا. أما المستوى الثالث فهو المستوى العربي-الإسلامي العابر للأطر التقليدية، والذي ظهر في البيان المشترك حول الأقصى، وفي تداخل الموقف العربي مع الإسلامي في الدفاع عن حرية العبادة والوصاية والوضع القانوني للقدس.

ومن زاوية تحليلية أوسع، يمكن القول إن قيمة الموقف العربي خلال آذار 2026 لا تكمن فقط في ما قاله، بل أيضًا في ما حاول منعه: فقد سعى إلى منع تهميش القضية الفلسطينية داخل زحمة الأزمات الإقليمية، ومنع فصل القدس عن سياقها السياسي والقانوني، ومنع اختزال غزة في بعدها الإنساني المجرد، ومنع تطبيع التشريعات الإسرائيلية الجديدة بوصفها "شأنًا داخليًا" إسرائيليًا. غير أن هذا الموقف، على أهميته، ظل بحاجة إلى أدوات تنفيذ وضغط أكثر فاعلية، لأن الانتقال من الإدانة إلى التأثير العملي بقي محدودًا، وهو ما يفسر استمرار السياسات الإسرائيلية دون كلفة عربية مباشرة ملموسة .

3- الموقف العربي: -

عكس الموقف العربي خلال تماسكًا نسبيًا في دعم القضية الفلسطينية، وإن تداخل هذا الدعم مع الانشغال العربي بتداعيات الحرب الإيرانية على عدد من الدول العربية، إلا أن الملف يوضح أن الجامعة العربية والمواقف الوزارية العربية لم تفصل بين الأمن العربي العام وبين استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياساته في فلسطين، وقد شارك وزير الخارجية أيمن الصفدي في أعمال الدورة العادية الـ165 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، برئاسة البحرين، حيث صدر إعلان مطول يدين الاعتداءات الإيرانية على الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت والعراق، ويؤكد التضامن الكامل مع هذه الدول، وحقها في الدفاع عن نفسها، ويرحّب بقرار مجلس حقوق الإنسان الصادر في 25 آذار بشأن آثار الهجمات على حقوق الإنسان، ويدعو إلى صون سيادة الدول وحماية الملاحة والأمن الإقليمي. لكن الأهم بالنسبة للقضية الفلسطينية أن الإعلان نفسه دعا الأطراف الدولية للضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها غير القانوني للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، وتنفيذ حل الدولتين، وتجسيد استقلال دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية، ووقف الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية التي تقوض حل الدولتين، واحترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، بما في ذلك دور دائرة أوقاف القدس التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية في إطار الوصاية الهاشمية. وهذا النص مهم لأنه يربط رسميًا بين الأمن القومي العربي ومركزية القضية الفلسطينية ضمن الرؤية العربية الجماعية.

وأدانت جامعة الدول العربية المصادقة على قانون إعدام الأسرى، واعتبرته قانونًا عنصريًا همجيًا يستهدف الأسرى الفلسطينيين بشكل تمييزي واضح، ويفرض عقوبة الإعدام شنقًا في غضون 90 يومًا دون حق الاستئناف أو العفو، ورأت أنه ليس مجرد تشريع داخلي بل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، ودعت المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية إلى التحرك الفوري والحازم لإلغاء هذا القانون ومحاسبة قادة الاحتلال وتوفير الحماية الدولية للأسرى. أهمية هذا الموقف لا تكمن فقط في لهجته الحادة، بل في أنه يظهر أن الجامعة العربية تعاملت مع القانون بوصفه تطورًا خطيرًا يستدعي نقل القضية من الحيز السياسي إلى الحيز القانوني الجنائي الدولي.

كما أن البيان المشترك عن وزراء خارجية الأردن والإمارات وإندونيسيا وباكستان وتركيا والسعودية وقطر ومصر ضد استمرار إغلاق المسجد الأقصى يعبّر عن بعد عربي وإسلامي متداخل، فالبيان أكد أن القيود المفروضة على الوصول إلى البلدة القديمة في القدس وأماكن العبادة تشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم، ورفض الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية وغير المبررة، وشدد على عدم وجود سيادة لإسرائيل على القدس المحتلة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية. كما أكد مجددًا اختصاص دائرة الأوقاف الأردنية الحصري في إدارة المسجد الأقصى. ويكشف هذا البيان أن البعد العربي لم يكن منفصلًا عن بعد إسلامي أوسع، حتى وإن لم يرد في الملف نص مستقل باسم "منظمة التعاون الإسلامي" خلال هذا الشهر. فالملف يعكس عمليًا اصطفافًا عربيًا وإسلاميًا حول ملفات القدس وحرية العبادة والوضع القانوني للمقدسات.

أكدت منظمة التعاون الإسلامي أن القضية الفلسطينية ما تزال في صدارة أولويات العالم الإسلامي، وأبدت موقفًا شديد اللهجة تجاه السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي البيان الصادر بتاريخ 1 آذار 2026 عقب الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية للمنظمة على مستوى وزراء الخارجية في جدة، أدانت المنظمة إعلان إسرائيل توسيع الاستيطان واعتبرته محاولة لفرض واقع غير قانوني وامتدادًا لسياسات الضم والتهجير القسري. كما شدد البيان على أن القدس الشرقية جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، ورفض أي تغيير في طابعها القانوني أو الديمغرافي، مؤكدًا أن المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته هو مكان عبادة خالص للمسلمين وتحت الوصاية الهاشمية للمملكة الأردنية الهاشمية. كذلك دعت المنظمة المجتمع الدولي إلى فرض إجراءات رادعة وعقوبات على إسرائيل وإنهاء الاحتلال والاعتراف بدولة فلسطين على حدود عام 1967. وفي 31 آذار 2026 رحبت المنظمة بقرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بفلسطين، واعتبرتها

خطوة نحو المساءلة الدولية عن الانتهاكات الإسرائيلية. ويُظهر هذا الموقف أن منظمة التعاون الإسلامي تبنّت خلال آذار 2026 خطابًا داعمًا بقوة للحقوق الفلسطينية، ومطالبًا بتحرك دولي عملي لحماية الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال.

4- الموقف الدولي: -

دعا وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا المشرعين الإسرائيليين إلى التخلي عن مشروع قانون يزيد فرص فرض عقوبة الإعدام في إسرائيل، معربين عن "قلق بالغ" من طابعه التمييزي الفعلي، ومعتبرين أن إقراره يهدد التزامات إسرائيل تجاه المبادئ الديمقراطية، كما أن الاتحاد الأوروبي حذر إسرائيل من عقوبات محتملة، بينها تعليق اتفاقيات أو شراكات، إذا ما صادقت على قانون إعدام أسرى فلسطينيين، وأن مسؤولين أوروبيين رفيعي المستوى أجروا محادثات مكثفة مع نظرائهم الإسرائيليين لوقف سن القانون.

كما يظهر بيان بعثات أوروبية وغربية أدانت "إرهاب المستوطنين" والعنف ضد المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية، وهو ما أشادت به الرئاسة الفلسطينية في 22 آذار. ويشمل هذا البيان بعثات بلجيكا وكندا والدنمارك والاتحاد الأوروبي وأيرلندا وفنلندا وفرنسا وليتوانيا وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة والسويد وسويسرا. ومجرد هذا الاتساع في قائمة الدول والبعثات المعنية يدل على أن موضوع عنف المستوطنين لم يعد يُنظر إليه باعتباره ملفًا هامشيًا، بل كأحد مظاهر الأزمة الأساسية التي تهدد الاستقرار وفرص التسوية.

وصرح المفوّض العام للأونروا بشأن الضفة الغربية قائلاً: حيث يتواصل عنف المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية بلا هوادة ، إن مجرد حقيقة قيام مجموعات كبيرة من المستوطنين باقتحام التجمعات الفلسطينية، والاعتداء بوحشية على السكان، وإضرام النار في المباني، يشكل في حد ذاته أمراً شنيعاً ، لكن الأسوأ من ذلك أن هذه الأفعال الشنيعة تقترن بإفلات تام من العقاب ، وكانت محكمة العدل الدولية قد قضت بأن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، والتي تشمل القدس الشرقية، غير قانوني ويجب أن ينتهي، ومع ذلك، يعيث المستوطنون فساداً، وتتوسع المستوطنات، ويتسارع الضم الفعلي، كل هذا يجب أن يتوقف.

ويكشف الجانب الأوروبي من الاتصالات الأردنية أيضًا عن وجود استعداد أكبر للتفاعل مع السردية الأردنية والفلسطينية في ملفات القدس وحرية العبادة وحل الدولتين. فملك هولندا أكد التزام بلاده بحل الدولتين، ووزير الخارجية الإسباني عبّر عن تضامن بلاده مع الأردن، وأكد الصفدي خلال اتصالاته مع ألباريس وبيغو أهمية موقف الاتحاد الأوروبي الداعم لحل الدولتين وإسناد الشعب الفلسطيني والأونروا، فيما ناقش مع وزير الخارجية الألماني قضايا حرية العبادة والتصعيد في المنطقة ولبنان. ويعني ذلك أن الموقف الدولي، وبالأخص الأوروبي، لم يكن مقتصرًا على المساعدات الإنسانية أو الدعوات العامة للتهدئة، بل شمل أيضًا نقاشات حول الشرعية القانونية والسياسية للحقوق الفلسطينية.

5- الموقف الأمريكي: -

حضر الموقف الأمريكي من زاوية غير مباشرة في أكثر من موضع، أبرزها الإشارة المتكررة إلى "خطة الرئيس الأميركي دونالد ترمب" فيما يتعلق بوقف إطلاق النار في غزة، وإلى مطالبة وزير الخارجية ايمن الصفدي والقيادة الفلسطينية بالتنفيذ الكامل لهذه الخطة وبالمرحلة الثانية من القرار الأممي القاضي بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من القطاع.

واتسم الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية بالاستمرار في دعم إسرائيل سياسيًا وأمنيًا، مع إظهار قدر محدود من القلق تجاه بعض الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية، خاصة في الضفة الغربية. وقد برز هذا الموقف من خلال تصريحات وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو في مؤتمر صحفي بواشنطن بتاريخ 27 آذار 2026، عندما سُئل عن تصاعد اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، فقال إن الولايات المتحدة "قلقة من ذلك"، وأوضح أن واشنطن نقلت هذا القلق إلى الحكومة الإسرائيلية، مضيفًا أن الحكومة الإسرائيلية نفسها "تشعر بالقلق أيضًا"، هذا التصريح عكس محاولة أمريكية لإظهار رفضها للعنف الاستيطاني، دون اتخاذ خطوات عملية ضاغطة على إسرائيل وفي السياق نفسه، واصلت الإدارة الأمريكية اتصالاتها الإقليمية بشأن الحرب والأوضاع الإنسانية في غزة، حيث ناقش روبيو في اتصالاته مع مسؤولين عرب، ومنهم وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي في 26 آذار 2026، تطورات الحرب والقضية الفلسطينية وسبل احتواء التصعيد، كما شهد الداخل الأمريكي تزايد انتقادات بعض أعضاء الكونغرس الديمقراطيين المقرّبين تقليديًا من إسرائيل، إذ دعوا خلال آذار إلى محاسبة المستوطنين المتورطين في الهجمات ضد الفلسطينيين، ما يعكس تزايد الانقسام داخل الساحة السياسية الأمريكية حول كيفية التعامل مع الملف الفلسطيني، وبصورة عامة، يمكن القول إن الموقف الأمريكي في آذار 2026 جمع بين الانحياز الاستراتيجي لإسرائيل، وإبداء تحفظات لفظية على عنف المستوطنين وتدهور الوضع الإنساني الفلسطيني، دون انتقال هذا الموقف إلى سياسة ضغط فعلية.

-الموقف الإسرائيلي: -

شهد شهر آذار 2026 استمرار الموقف الإسرائيلي الرسمي المتشدد تجاه القضية الفلسطينية، حيث ركزت الحكومة الإسرائيلية على أولوية الحل الأمني والعسكري، ورفض أي مسار سياسي يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وقد برزت تصريحات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وعدد من الوزراء اليمينيين باعتبارها معبرة عن التوجه الرسمي للحكومة، خاصة في ظل استمرار العمليات العسكرية في قطاع غزة والتصعيد في الضفة الغربية والقدس.

و أكد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خلال جلسة أمنية أن الحرب ستستمر حتى تحقيق ما وصفه بـ"الأهداف الكاملة"، مشدداً على أن أي ترتيبات مستقبلية في قطاع غزة يجب أن تبقى تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية ويعكس هذا التصريح تمسك الحكومة الإسرائيلية بخيار القوة العسكرية ورفض تسليم إدارة القطاع إلى جهة فلسطينية ذات سيادة.

كما عاد نتنياهو ليؤكد خلال اجتماع حكومي أن إسرائيل لن تسمح بقيام دولة فلسطينية قد تشكل تهديداً أمنياً، في موقف يجسد الرفض الإسرائيلي الرسمي لحل الدولتين، ويؤكد استمرار السياسة القائمة على إبقاء السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية دون منح الفلسطينيين حق تقرير المصير.

أما وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، فقد صرح في 23 آذار 2026 بأن توسيع المستوطنات والاعتراف ببؤر استيطانية جديدة يهدف إلى منع إقامة دولة فلسطينية، ويعكس هذا التصريح بوضوح استخدام الاستيطان كأداة سياسية لفرض وقائع جديدة على الأرض، تقوض فرص أي تسوية مستقبلية.

وعلى صعيد آخر أقر سموتريتش بوجود عنف يمارسه بعض المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، داعياً إلى وقفه، وهو ما اعتبر اعترافاً نادراً من مسؤول إسرائيلي بوجود اعتداءات منظمة من قبل المستوطنين، رغم عدم اتخاذ خطوات عملية واضحة لوقفها.

من جانبه، واصل وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير مواقفه المتشددة، حيث هاجم في 2 آذار/مارس 2026 القضاء الإسرائيلي عقب الإفراج عن فلسطيني متهم، كما أيد خلال شهر رمضان فرض قيود مشددة على دخول المصلين إلى المسجد الأقصى. وتعكس هذه المواقف توجهاً قائماً على تشديد الإجراءات الأمنية في القدس واستخدام الملف الفلسطيني لأغراض سياسية داخلية.

وعلى الصعيد الدولي، هاجم مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة داني دانون في 24 آذار/مارس 2026 مسؤولين أمميين وتقارير دولية انتقدت الانتهاكات الإسرائيلية، متهماً تلك الجهات بالتحيز ضد إسرائيل، ويعكس ذلك استمرار الموقف الإسرائيلي الرافض للرقابة الدولية أو التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

بصورة عامة، يمكن القول إن المواقف الإسرائيلية خلال شهر آذار 2026 اتسمت برفض الحل السياسي، وتوسيع الاستيطان، والاستمرار في العمليات العسكرية، وتشديد الإجراءات في القدس، إلى جانب مهاجمة المؤسسات الدولية. وقد عكست هذه التصريحات توجه الحكومة الإسرائيلية نحو إدارة الصراع بالقوة وفرض الأمر الواقع، بدلاً من الانخراط في عملية سلام جادة تنهي النزاع وتضمن الحقوق الفلسطينية.

ثانياً: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة

شباط -آذار -2026

موجز عن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في القدس شباط-آذار من العام 2026: -

خلال الفترة موضوع التقرير جرى رصد أبرز الأحداث والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس ومزامنة مع الحرب الإسرائيلية الأميركية على إيران، وفرض بموازاتها حالة الطوارئ في البلاد، وما رافقها من إغلاق شامل للمسجد الأقصى وكنيسة القيامة، إلى جانب إطلاق صفارات الإنذار وسماع دوي انفجارات في مدينة القدس.

وبالرغم من حالة الطوارئ، تطوي مدينة القدس المحتلة شهرا آخر مثقلا بالانتهاكات الإسرائيلية، لم تتوقف عمليات إطلاق النار، والهدم والتهجير القسري، وقرارات الإبعاد والاعتقالات، إلى جانب قمع المصلين سواء في مقدساتها المسيحية والإسلامية ومنعهم من أداء صلواتهم، لا سيما خلال شهر رمضان، والاعياد المسيحية حيث أُجبروا على الصلاة في شوارع المدينة.

وتأتي ذكرى يوم الارض هذا العام مع استمرار القصف على قطاع غزة، رغم سريان اتفاق وقف إطلاق النار منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وسط تصاعد غير مسبوق في سيطرة المستوطنين على الأراضي الفلسطينية في الضفة، وإغلاق للمسجد الأقصى، وسط انشغال دولي بالعدوان الإسرائيلي الأمريكي على إيران.

أ-الشهداء والجرحى

وثقت التقارير في 18 فبراير/شباط المنصرم وبالتزامن مع أول أيام شهر رمضان ارتقى الشاب نصر الله أبو صيام من قرية مخماس شمال شرقي القدس، برصاص المستوطنين أثناء هجوم نفذوه على القرية، وهو أول شهيد مقدسي يُسجل منذ بداية عام 2026.

كما أُصيب الطفل مصطفى أبو مذكور (15 عاما)، من بلدة أبو ديس، بجروح خطِرة، بعد إطلاق النار عليه من قبل قوات خاصة تابعة للاحتلال، اقتحمت بلدة العيزرية شرقي المدينة، وفتحت نيران أسلحتها تجاه المواطنين، الذين مُنعت طواقم الإسعاف من الوصول إليهم.

وأعدمت قوات الاحتلال في شهر اذار 5 مقدسيين، اثنان منهم برصاص المستوطنين، حيث شيع المقدسيون الشهيد شقيرات بعد احتجاز جثمانه 4 أيام، حيث تواصل سلطات الاحتلال احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين، سواء في مقابر الأرقام أو داخل الثلاجات، في سياسة تُستخدم كأداة عقاب جماعي بحق العائلات.

وبحسب مركز معلومات وادي حلوة–القدس، تحتجز سلطات الاحتلال جثامين 30 شهيدًا مقدسيًا (حملة الهوية الإسرائيلية) أقدمهم منذ تشرين أول/أكتوبر 2016، بينهم 10 أطفال (أقل من 18 عاماً)، وأصغرهم الشهيد الطفل وديع عليان 14 عاماً.

كما ارتقى الشاب محمد فرج المالحي 37 عاماً برصاص أحد المستوطنين، من قرية شرفات، خلال هجوم نفذه مستوطنون على قطعة أرض تعود لعائلته في منطقة الحرملة – خلة اللوز، قرب مدينة بيت لحم.

واستشهاد الشاب مراد شويكي، بعد إطلاق المستوطنين النار عليه في منطقة "حولون" بتل أبيب أثناء تأديته لعمله سائقا لحافلة عمومية.

واستشهاد الشاب مصطفى حمد بعد إصابته برصاص قوات الاحتلال التي اقتحمت مخيم قلنديا شمال القدس.

وارتقاء الشاب سفيان أبو ليل، بعد إطلاق قوات الاحتلال الرصاص عشوائيا على المواطنين المشيعين لجثمان الشاب مصطفى حمد في مخيم قلنديا.

الجرحى والمصابين

رصدت محافظة القدس خلال شهر شباط 2026 ما مجموعه (33) إصابة، توزعت بين إصابات بالرصاص الحي والمطاطي، وحالات اعتداء بالضرب المبرح، وإصابات بالغاز المسيل للدموع، إضافة إلى إصابات برشّ غاز الفلفل من قبل المستوطنين. وشهدت الإصابات تركزًا في محيط جدار الفصل العنصري وحاجز قلنديا وبلدتي الرام وأبو ديس، حيث سُجلت (7) إصابات في صفوف العمال والشبان أثناء محاولتهم اجتياز الجدار أو قربه. وتؤكد هذه الانتهاكات أن حكومة الاحتلال اليمينية المتطرفة تواصل إطلاق العنان لقواتها والمستوطنين لتنفيذ اعتداءاتها بحق المقدسيين بغطاء قانوني وحماية عسكرية، في مشهد يعكس تواطؤًا رسميًا وسياسة متعمدة للإفلات من العقاب.

- **ب- الاسرى والمعتقلين**

واصلت سلطات الاحتلال تنفيذ حملات اعتقال يومية في مدينة القدس، طالت الأطفال والفتيان والنساء وكبار السن، إضافة إلى العشرات من حملة هوية الضفة الغربية، بذريعة "الإقامة غير القانونية."

رصدت محافظة القدس خلال شهر شباط 2026 تصاعدًا لافتًا في سياسة القمع والاعتقال التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق المقدسيين، حيث وثّقت اعتقال (114) مواطنًا، من بينهم (3) نساء و(4) أطفال، ضمن حملة ممنهجة استهدفت مختلف مناطق مدينة القدس المحتلة. ورافقت هذه الاعتقالات اقتحامات واسعة للمنازل والأحياء، واعتقالات ميدانية على الحواجز والطرقات، مع استخدام القوة المفرطة، والضرب، والتخويف، والإهانة. وتوزعت الاعتقالات على مناطق متعددة، أبرزها: بلدة حزما، مخيم شعفاط، عناتا، سلوان، العيسوية، مخيم قلنديا، كفر عقب، بيت دقو، حي باب العامود، إضافة إلى محيط المسجد الأقصى المبارك، كما شملت عددًا من الأسرى المحررين ونشطاء وصحفيين

وواصلت سلطات الاحتلال خلال شهر آذار/مارس 2026 تنفيذ حملات اعتقال يومية في مدينة القدس، طالت الأطفال والفتيان والنساء وكبار السن، إضافة إلى العشرات من حملة هوية الضفة الغربية، بذريعة "الإقامة غير القانونية."

وتجاوز عدد المعتقلين من مدينة القدس خلال الشهر المذكور 330، شملت نساءً وفتيةً وكبار سن، والمئات من حملة هوية الضفة الغربية.

وأوضح مركز المعلومات أن القوات نفذت اعتقالات يومية، خلال أواخر شهر رمضان، طالت شبانًا وفتية من القدس والداخل الفلسطيني، أثناء رباطهم وأدائهم الصلاة عند أقرب نقطة تمكنوا من الوصول إليها من المسجد الأقصى، بسبب إغلاقه.

كما جرى تحويل 4 شبان مقدسيين إلى الاعتقال، أحدهم موظف من دائرة الأوقاف الإسلامية.

- **<u>قرارات الإبعاد والمنع من السفر</u>**: -

ورصد مركز معلومات وادي حلوة منذ بدية شهر شباط– القدس قرابة 400 قرار إبعاد، شملت الإبعاد عن المسجد الأقصى أو عن مدينة القدس والبلدة القديمة، وتراوحت مددها بين أسبوع واحد وستة أشهر، قدد تتحول الى إجراء المؤقت إلى إقصاء ممتد فعليا وأصدر 3قرارات منع من السفر بحق مواطنين مقدسيين

وخلال شهر شباط، صادق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو على قرار إبعاد أسيرين مقدسيين إلى قطاع غزة، وسحب إقامتهما الدائمة.

وشمل القرار الأسير محمد أحمد حسين الهلسة من بلدة جبل المكبر، والأسير المحرر محمود أحمد من بلدة كفر عقب شمال القدس، حيث تقرر إبعادهما إلى قطاع غزة وسحب حقهما في الإقامة الدائمة في المدينة.

وفي السياق ذاته، تلقى 8 أسرى مقدسيين قرارات ترحيل عن القدس عبر سحب حقهم في الإقامة الدائمة، بينهم أسرى تحرروا خلال صفقة التبادل.

وفي شهر اذار وثّق مركز معلومات وادي حلوة إصدار نحو 60 قرار إبعاد خلال الشهر، تراوحت مدتها بين أسبوع و6 أشهر، وشملت الإبعاد عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة ومدينة القدس ومحيطها.

ومن بين المبعدين، الشيخ عكرمة صبري، خطيب المسجد الأقصى ورئيس الهيئة الإسلامية العليا، حيث استُدعي للتحقيق في مركز شرطة "غرف 4" في القدس، بحجة "الإخلال بالنظام العام"، على خلفية مواقفه الداعية لإعادة فتح المسجد الأقصى وإقامة الصلاة فيه.

كما أبعدت سلطات الاحتلال الشيخ رائد صلاح من الداخل الفلسطيني عن مدينة القدس، بعد اعتقاله أواخر شهر رمضان أثناء تواجده في المدينة، خلال جولة معايدة شملت زيارة الشيخ عكرمة صبري وحضور دعوة إفطار لدى عائلة مقدسية.

ويُشار إلى أن أعداد قرارات الإبعاد الفعلية قد تكون أعلى من الموثق، في ظلّ تعمّد سلطات الاحتلال فرض قيود مشددة على المبعدين، تشمل تهديدهم بتجديد قرارات الإبعاد في حال الإدلاء بأي تصريحات لوسائل الإعلام أو الحديث العلني عن ظروف إبعادهم، ما يصعّب عملية الحصر والتوثيق الدقيق. كما لوحظ لجوء سلطات الاحتلال إلى إبلاغ عدد من قرارات الإبعاد عبر رسائل نصية على تطبيق "واتساب".

وبحسب مركز معلومات وادي حلوة، فقد شنت سلطات الاحتلال مؤخراً حملة استدعاءات واعتقالات لمواطنين مقدسيين، خاصة حراس المسجد وموظفي دائرة الاوقاف انتهت أغلبيتها بتسليمهم قرارات اعتقال واحتجاز وتوقيف او إبعاد عن المسجد الأقصى المبارك، في إطار سياسة ممنهجة تهدف إلى تفريغه من رواده وحراسه وموظفيه، في مسعى إلى إضعاف الحضور الفلسطيني داخل الحرم القدسي خاصة مع اقتراب شهر رمضان المبارك.

وأجبرت المبعدين عن المسجد على أداء صلاة الجمعة داخل مقبرة باب الرحمة الملاصقة للأقصى، فيما قامت قوات الاحتلال بدوس القبور ونصب خيم لها داخل المقبرة خلال شهر رمضان.

- **اصدار أحكام بالسجن الفعلي والحبس المنزلي**

تجاوز عدد المعتقلين من مدينة القدس خلال شهر شباط المذكور 160 حالة، شملت نساءً وفتيةً وكبار سن، إضافة إلى حملة هوية الضفة الغربية.

كما جرى تحويل 5 شبان مقدسيين إلى الاعتقال، اثنان منهم من موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية.

اعتقلت قوات الاحتلال 87 مواطنا في محافظة القدس بينهم 6 قاصرين و6 نساء.

أصدرت محاكم الاحتلال 14 أمر اعتقال إداري بحق أسرى من محافظة القدس.

أصدر الاحتلال أمري ترحيل إلى غزة بحق الأسير المحرر محمد أحمد، والأسير الذي ما زال خلف قضبان سجون الاحتلال محمد هلسة.

خضع 16 مقدسيا لعقوبة الحبس المنزلي بينهم 6 أطفال.

تجديد أمر منع السفر للمعلمة في المسجد الأقصى هنادي الحلواني، وهو إجراء مستمر بحقها منذ صيف عام 2021.

ت- انتهاكات ضد المقدسات

تواصل قوات الاحتلال التصعيد الواضح والممنهج في الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى المبارك والذي استمرت بشكل غير المسبوقة قبيل حلول شهر رمضان المبارك. شهد المسجد الأقصى خلال شهر شباط استمرارًا للانتهاكات والاعتداءات اليومية، حيث نفّذ مئات المستوطنين اقتحامات يومية على فترتين يوميًا: صباحية وبعد صلاة الظهر، وبلغ عدد المقتحمين قرابة 4800 متطرف من المستوطنين والطلبة اليهود، ومن بينهم عضو الكنيست عميت هاليفي.

وفي شهر اذار فقد بلغ عدد المقتحمين 4882 مستوطنا أدوا خلال اقتحامهم كافة الطقوس التوراتية، ومن هذه الانتهاكات :

مطالبة جماعات الهيكل من خلال كتاب عاجل وجهته لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، بضمان فتح الأقصى أمام المستوطنين في العشر الأواخر من رمضان، وفي فترة الاقتحامات المسائية التي تُلغى خلاله.

جماعات الهيكل تطالب بمنع اعتكاف المصلين الذي ادّعت أنه "غير قانوني"، وضمان استمرار أداء الطقوس التوراتية كاملة خلال رمضان، وإدخال أدوات الصلاة كـ"الطاليت والتيفلين."

تلا المقتحمون الصلوات من أوراق خاصة بعد سماح شرطة الاحتلال بإدخالها رسميا إلى ساحات الأقصى.

منعت شرطة الاحتلال إدخال وجبات الإفطار للصائمين إلى باحات المسجد الأقصى، ومنعت إدخال وجبات السحور لحراس المسجد.

قال الوزير بن غفير بعد وصوله إلى مدخل باب المغاربة (أحد أبواب المسجد الأقصى) إن "فرض السيادة والحزم هو ما يحقق الردع خلال شهر رمضان."

كما اقتحم المستوطنون طوال شهر اذار المسجد الأقصى المبارك، في مدينة القدس، بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأدوا طقوسا تلمودية في باحاته، وتم إقامة طقوس "مباركة زفاف" لإحدى المستوطنات، في خطوة استفزازية تمس بحرمة الأقصى وقدسته.

وبالتنسيق مع شرطة الاحتلال، تم انشاء مسار اقتحام جديدا داخل المسجد الأقصى المبارك، يسمح لهم بالوصول الى محيط قبة الصخرة من جهتي الغرب والشمال، مما سيسهل الوصول الى صحن قبة الصخرة مقارنة بالأعوام الماضية، في حين أنهم منعوا من ذلك سابقا.

الى جانب رفع "الحرج الديني" عنهم، حيث تُحرم شريعتهم الاقتراب مما يسمونها صخرة "قدس الأقداس" حتى تتحقق شروط الطهارة، فضلا عن تشجيعهم على المطالبة بحرية الاقتحام، وعدم الاقتصار على مسارات محددة في المسجد الأقصى.

وذكرت محافظة القدس، بأن الاقتحام تخللها أداء طقوس تلمودية، شملت ما يسمى بـ "السجود الملحمي"، وأداء صلوات علنية، وإدخال نصوص دينية يهودية.

كما اقتحم عضو الكنيست الإسرائيلي عميت هليفي، باحات المسجد الأقصى المبارك في القدس المحتلة، وهاجم قرار منع اقتحامات المستوطنين خلال ساعات الظهيرة في شهر رمضان المبارك، مطالبًا بعدم إحداث أي تغيير على ما وصفه بـ"صلوات اليهود" داخل المسجد. برفقة ما تُسمّى إدارة "جبل الهيكل"، في ظل تصاعد الدعوات الإسرائيلية لفرض واقع جديد داخل المسجد الأقصى، بما يشكل تهديدًا للمقدسات الإسلامية ومحاولة لتغيير الوضع القائم في باحاته.

وأظهر مقطع فيديو، اقتحام بن غفير منطقة باب المغاربة، برفقة المفتش العام لشرطة الاحتلال داني ليفي وقائد شرطة الاحتلال في القدس أفشالوم بيليد، حيث أدلى بن غفير بتصريحات تحريضية ضد الفلسطينيين أمام ضباط وعناصر من شرطة الاحتلال.

وفي تصعيد غير مسبوق، أعلنت ما تُسمى "مدرسة جبل الهيكل" الدينية المتطرفة تمديد ساعات الاقتحامات الصباحية للمسجد الأقصى، لتبدأ من الساعة 6:30 صباحًا وحتى 11:30 صباحًا، ما يضيف ساعة إضافية إلى فترة الاقتحام المعتادة. ويأتي ذلك بعد أسبوع واحد فقط من إرسال "منظمات الهيكل" بخطاب عاجل إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، تطالب فيه بـ"ضمان السيادة الإسرائيلية وحرية العبادة لليهود في جبل الهيكل خلال شهر رمضان".

وقد قام الاحتلال الخاصة بشهر رمضان فرض قيود صارمة على دخول الفلسطينيين من محافظات الضفة الغربية إلى القدس، لا سيما أيام الجمعة، مع تحديد سقف لا يتجاوز 10 آلاف مصلٍ، كما تشمل الاشتراطات تحديد الفئات العمرية، بحيث يُسمح للرجال ممن تجاوزوا 55 عامًا، وللنساء ممن تجاوزن 50 عامًا، وبموافقات مسبقة. تدخّل سافر في الشؤون الفلسطينية وتعدٍّ مباشر على صلاحيات دائرة الأوقاف الإسلامية المشرفة على المسجد، وانتهاكٍ واضح لحرية العبادة وحق الوصول إلى أماكنها المقدسة.

وأضافت محافظة القدس، في بيان صدر عنها أن الاحتلال يواصل تضييقه على موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية، حيث أبعد نحو 25 موظفًا واعتقل أربعة منهم، في محاولة لإضعاف قدرة الدائرة على إدارة شؤون المسجد وتنظيم الأنشطة الدينية. كما يمنع الاحتلال الأوقاف من تنفيذ مختلف تجهيزات استقبال شهر رمضان، بما يشمل تركيب المظلات للوقاية من الشمس أو الأمطار، وتجهيز العيادات الميدانية المؤقتة، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، إدخال وجبات الإفطار للصائمين إلى باحات المسجد الأقصى المبارك، بما في ذلك موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية إضافة إلى سائر الترتيبات اللوجستية الضرورية لضمان سير العبادة بشكل طبيعي.

كما قامت قوات الاحتلال بحلول شهر رمضان الفضيل، تمديد مدة اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى ساعة إضافية، لتصبح خمس ساعات يوميًا.

وتواصل قوات الاحتلال اعتقال المواطنين من داخل باحات المسجد، وخاصة خلال صلاتي العشاء والتراويح، واحتجاز عدد من الشبان للتفتيش الميداني، وتستهدف هذه الإجراءات أيضًا الصحفيين في القدس المحتلة، من خلال الاعتقالات والاستدعاءات والتحقيقات، بما يشمل الإبعاد عن المسجد الأقصى ومنع التغطية الميدانية للانتهاكات.

ومنعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، يوم السبت 2/28، أداء صلاتي العشاء والتراويح في المسجد الأقصى المبارك، وكانت قوات الاحتلال قد أغلقت المسجد الأقصى وأجبرت المصلين على مغادرته.

ومنذ اليوم الأول للحرب، أُغلق المسجد الأقصى بشكل كامل، بعد إخلائه من المصلين والموظفين كافة، مع الإبقاء على عدد محدود من حراس المسجد، وخلال أيام وليالي شهر آذار/مارس، الذي تزامن مع شهر رمضان وعيد الفطر، استمر الإغلاق الشامل، ولم يُسمح بالدخول سوى لأعداد محدودة من موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية.

وخلا المسجد الأقصى من المصلين، وافتقد مشاهد الاعتكاف والجمعة الثالثة والرابعة، وليلة القدر، وصلاة العيد، في مشهد غير مسبوق لم يعتده المكان بسبب الاغلاق الذي استمر 40 يوم .

كما منعت الشرطة الإسرائيلية، البطريرك اللاتيني للقدس رئيس الكنيسة الكاثوليكية في الأراضي المقدسة، من دخول كنيسة القيامة في القدس، أثناء توجهه للاحتفال بقداس أحد الشعانين.

ومنذ اليوم الأول من الحرب الإسرائيلية الأمريكية على إيران، أغلقت سلطات الاحتلال كنيسة القيامة بحجة "حالة الطوارئ وتعليمات الجبهة الداخلية."

ث-هدم/ المنازل وتهجير سكانها

تعكس المعطيات النهج الذي تتبعه حكومة الاحتلال باقتلاع الفلسطيني من أرضه وإعادة هيكلة الديمغرافيا والجغرافيا في القدس لصالح المشروع التهويدية، تصاعداً خطيراً في سياسة الهدم والتهجير حيث قامت خلال شهر شباط 2026ب: -

بتنفيذ 38 عملية هدم في محافظة القدس بينها 22 منشأة هُدمت بأنياب جرافات الاحتلال و16 هُدمت بأيدي أصحابها قسرا.

ضمن الخطة التي وضعتها المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لشهر رمضان تقرر عدم وقف سياسة هدم المنازل خلال هذا الشهر على غرار الأعوام السابقة.

بعد تسليم بلدية الاحتلال، قرارات هدم بحق 14 منزلا في حي البستان ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، اقتحمت جرافاتها الحي وهدمت أسوارا وأسقفا وفرغت معملا للطوب واستولت على محتوياته، لكن استصدار المحامين قرار تجميد الهدم، منع الجرافات من مواصلة عملياتها.

ثبتت بلدية الاحتلال لافتات في حي البستان بسلوان، أعلنت من خلالها نيتها مصادرة أراض في الحي بحجة "التنظيم والبناء."

سلمت قوات الاحتلال 40 إخطار هدم في بلدة عناتا شمال شرق القدس.

وزعت قوات الاحتلال 23 إخطار هدم لمنشآت سكنية وزراعية في منطقة "أم الشخاليب" في بلدة أبو ديس شرقي القدس.

بموجب قرار "وضع اليد" صودر نحو 286 مترا مربعا من أراضي بيت حنينا في القدس، بادعاء استخدامها "لأغراض عسكرية."

واصلت سلطات الاحتلال خلال شهر شباط/2026 سياسة الهدم والتشريد في مدينة القدس، بذريعة "البناء دون ترخيص"، في إطار إجراءات ممنهجة تستهدف الوجود الفلسطيني في المدينة.

ورصد مركز معلومات وادي حلوة- القدس 24 عملية هدم في المدينة تشمل منشآت سكنية، وتجارية، أسوار.

كما واصلت سلطات الاحتلال، عبر دائرة الإجراء والتنفيذ، اخطار السكان في حي بطن الهوى في سلوان، في إطار مخطط استيطاني للاستيلاء على أكثر من 5 دونمات بحجة ملكية الأرض ليهود من أصول يمنية.

سلّمت دائرة الإجراء والتنفيذ، إنذارات بإخلاء 11 شقة سكنية في الحي، فقد حُدد موعد نهائي لتنفيذ الإخلاء بتاريخ 2026/3/23، ما يهدد 60 فرداً بفقدان مساكنهم وتشريدهم قسرًا، كما سلمت انذاراً لاخلاء جزء من منزل وموقف لذات القضية.

كما سُلّم إنذار إضافي لإخلاء جزء من منزل وموقف مركبات في إطار القضية ذاتها.

كما قامت سلطات الاحتلال بإزالة مئات الأشجار في بلدة صور باهر، بحجة وقوعها ضمن ما تسميه المنطقة العازلة بمحاذاة جدار الفصل العنصري.

بالإضافة الى اقتحام مدارس "أونروا" في مخيم شعفاط شمال شرق القدس، وأخذ قياسات مبانيها.

كما نفّذت جرافات بلدية الاحتلال، خلال شهر اذار عملية هدم واسعة في حي البستان في بلدة سلوان، بحجة البناء دون ترخيص.هُدم خلالها مربع سكني يضم 5 منشآت سكنية، إلى جانب أسوار وغرف وبوابات، كما ألحقت عمليات الهدم أضرارًا بمنازل مجاورة تعود لعائلتي زيداني وأبو رموز وطرقات الحي، وقد أسهمت عملية الهدم إلى تشريد قرابة 50 فردًا من الحي الذي ينوي الاحتلال تسوية منازله في الأرض لصالح إقامة "حديقة توراتية" مكانها، وإضافة إلى أن حي البستان مُقسم ضمن مخططات تستهدف تحويل أجزاء منه إلى حدائق عامة ومشاريع ذات طابع توراتي، إضافة إلى مواقف للمستوطنين، مشيرًا إلى أنه من أكثر الأحياء المحاذية للمسجد الأقصى استهدافًا بمشاريع تهويديه واستيطانية.

إن سلطات الاحتلال هدمت منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 40 منزلًا في حي البستان، ما أدى إلى تشريد 237 فردًا، في حين لا يزال 115 منزلًا مهددًا بالهدم.

وفي بيان لها أكدت محافظة القدس أن استهداف هذا الحي يندرج ضمن المخطط الإسرائيلي الأوسع لتهويد مدينة القدس، والقائم على محورين، الأول تغيير الواقع الديمغرافي لصالح المستعمرين، والثاني إحكام السيطرة الجغرافية على محيط المسجد الأقصى

وفي آذار 2026أجبرت بلدية الاحتلال المواطن المقدسي عطية أبو طير على هدم جزء من منزله بيده في قرية أم طوبا، جنوب شرق القدس، بحجة البناء دون ترخيص.

واستولت جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية، على شقتين سكنيتين تعودان لعائلة بصبوص في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى، بذريعة ملكية الأرض ليهود من أصول يمنية.

وهدمت القوات خلال آذار نصبًا للشهداء في مخيم شعفاط.

كما أجبرت بلدية الاحتلال المواطن المقدسي جلال الطويل على هدم غرفة في منزله بحي البستان، قائمة منذ نحو 40 عامًا، كانت تُستخدم كغرفة معيشة، بحجة البناء دون ترخيص.

ج-أنشطة استيطانية وتهويديه

رصدت محافظة القدس خلال الفترة مدار البحث استمرارًا للسياسات الاستعمارية الإسرائيلية الهادفة إلى تعزيز السيطرة على محافظة القدس، عبر مخططات استيطانية واسعة شملت البناء، والاستيلاء على الأراضي، والتوسعة الاستعمارية.

أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن استكمال تسوية وتسجيل جميع أراضي شرقي القدس في السجل العقاري (الطابو) بحلول نهاية 2029.

انطلق العمل بطريق سريع شمال شرقي القدس يربط الجزء الشرقي من مستوطنة "بنيامين" بالطريق السريع 443، لتسهيل وتسريع حركة المستوطنين إلى القدس.

طالب نائب بلدية الاحتلال أرييه كينغ بتدخل جيش الاحتلال لتنفيذ القرار القضائي القاضي بإخلاء مبنى "كلية تدريب قلنديا" التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

طالب كينغ أيضا بإيقاف بناء مشروع إسكان "لنا القدس" الفلسطيني، مع انطلاق مرحلته الثانية بعد التحريض على رجل الأعمال الفلسطيني بشار المصري الذي يدير المشروع.

أغلقت قوات الاحتلال لمدة 6 أشهر جمعية برج اللقلق للعمل المجتمعي بأمر من الوزير إيتمار بن غفير، وثبتت أمر هدم للخيمة التي تستخدمها الجمعية لإقامة أنشطتها.

اعتدى مستوطنون على كنيسة الزيارة في قرية عين كارم المهجّرة، عبر كتابة شعارات عنصرية على جدرانها، وإلحاق الأضرار بعدد من المركبات المتوقفة في محيط الكنيسة.

افتتحت القنصلية الأمريكية في القدس فرعا لها في مستوطنة "إفرات" جنوبي الضفة الغربية، وأعلنت أنها ستفتتح خلال الشهرين المقبلين فروعا في مستوطنات أخرى.

قدّمت جمعية حقوق المواطن الحقوقية الإسرائيلية التماسا للمحكمة الإسرائيلية العليا، ضد قانون منع توظيف معلمين تخرجوا من جامعات فلسطينية في مدارس القدس.

- **إسرائيل" تُسرّع إجراءات الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين في شرق القدس.**

بميزانية 8 مليون دولار: أعلنت حكومة الاحتلال عن قرار رسمي لاستكمال تسوية وتسجيل جميع أراضي شرق القدس في السجل العقاري (الطابو) بحلول نهاية 2029، في خطوة تهدف لتسجيل 100% من الأراضي خلال 4. سنوات.. ومنذ بدء عملية تسجيل الأراضي عام 2018، سُجلت نحو 85% من الأراضي لصالح المستوطنات أو دولة الاحتلال، بينما لم تُسجل سوى 1% فقط باسم فلسطينيين.. سيؤدي القرار إلى:

-اقتلاع تجمعات فلسطينية كاملة.

-إصدار أوامر إخلاء بحق عائلات لم تكن تعلم بتغيير سجل الأراضي خصوصا في مناطق يُخطط لإقامة مستوطنات جديدة فيها.

-الأراضي غير المسجلة سيُعاد فحصها وتقسيمها وتثبيت مالك نهائي غير قابل للطعن. وبالتالي ستُسجل باسم الاحتلال بدلا من مالكيها الأصليين.

ح-حواجز عسكرية مفاجئة واغلاقات

ذكرت محافظة القدس أن قوات الإحلال الاسرائيلي أغلقت خلال شهر رمضان عددا من الحواجز العسكرية في القدس، وشددت من إجراءاتها العسكرية عند مداخل ومخارج المدينة.

خ-انتهاكات المستوطنين

وبالتزامن مع إحياء الفلسطينيين ذكرى يوم الأرض هذا العام، قالت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان ، إن المستوطنين الإسرائيليين يسيطرون على ما يزيد على 42% من مساحة الضفة الغربية.

وأوضح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الاحتلال الإسرائيلي استولى خلال 2025 على أكثر من 5571 دونما، وأصدر 94 أمرا لوضع اليد على نحو 2609 دونمات، إضافة إلى 3 أوامر استملاك لنحو 1731 دونما، و3 أوامر إعلان "أراضي دولة" لنحو 1231 دونما.

وأشار الجهاز إلى أن هذه الإجراءات تأتي ضمن سياسة مستمرة للسيطرة على الأراضي، وحرمان الفلسطينيين من استغلال مواردهم الطبيعية، في سياق سياسة الضم في الضفة الغربية.

وأشار الجهاز إلى أن عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية بلغ 580 موقعا نهاية عام 2024، منها 151 مستوطنة و256 بؤرة استعمارية.

كما بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية 778 ألفا و567 مستوطنا، يتركز معظمهم في محافظة القدس (333 ألفا و580 مستوطنا).

ووثق التقرير الصادر عن محافظة القدس خلال شهر شباط 2026 تنفيذ المستعمرين (47) اعتداءً، بينها (9) اعتداءات بالإيذاء الجسدي، إحداها أفضت إلى استشهاد الشاب نصر الله أبو صيام من بلدة مخماس شمالي القدس، في سياق تصعيد منظم ومتعدد المستويات استهدف المسجد الأقصى المبارك، والتجمعات البدوية، والممتلكات الخاصة، والمقدسات الإسلامية والمسيحية. وشملت الاعتداءات إطلاق نار، وإحراق ممتلكات، وإغلاق طرق، وملاحقة رعاة، واقتحام منازل وتخريبها، واعتداءات على كنائس، في ظل حماية مباشرة من قوات الاحتلال، بما يعكس تكامل الأدوار بين الجماعات الاستعمارية والحكومة اليمينية المتطرفة لفرض وقائع جديدة على الأرض وتقويض الوضع القائم.

ورصد التقرير خلال شهر آذار أربعة وثلاثين اعتداءً ونشاطاً استيطانياً، إلى جانب أربعين حالة إطلاق نار وأحد عشر اعتداءً بالضرب استهدف مقدسيين في الشوارع والطرقات.

أما المسجد الأقصى، فقد تعرّض لـ تسعٍ وثلاثين حالة تدنيس واقتحام شملت أداء طقوس تلمودية بحماية قوات الاحتلال. كما شهدت المدينة ثماني عشرة عملية هدمٍ لمنازل ومنشآت، نتج عنها تهجير مئة وستة عشر مقدسياً من بيوتهم.

ونفذ المستوطنون في مدينة القدس المحتلة جولات استفزازية في شوارع المدينة، وتعرض عدد من المحلات التجارية والمواطنين لمضايقات واعتداءات لفظية.

وحاول بعضهم، إدخال قرابين حيوانية إلى البلدة القديمة في القدس المحتلة، استعدادا لعيد "الفصح" اليهودي. وأظهرت مقاطع فيديو، عددا من المستوطنين وهم يحملون القرابين الحيوانية، ضمن تحضيراتهم للعيد المزعوم.

وشهد الفترة موضوع التقرير رصد تصاعد في خطاب التحريض المرتبط بجماعات الهيكل المتطرفة، ونشرت المنظمات إعلانات ومقاطع مصوّرة بتقنيات الذكاء الاصطناعي تُحاكي مشاهد "مأدبة القربان" بعد ذبحه، وتتضمن تصوّرات لإقامة "الهيكل" المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى.

وفي السياق ذاته، نشر نشطاء من جماعات الهيكل المتطرفة مقطع فيديو يُظهر سقوط شظية صاروخية في البلدة القديمة، مرفقًا بتعليق يحضّ بشكل غير مباشر على استهداف المسجد الأقصى، ما يعكس تصاعدًا خطيرًا في خطاب التحريض المرتبط بالمكان.

كما أعلن وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير توسيع سياسة تسليح الإسرائيليين، لتشمل سكان جميع "الأحياء اليهودية" في القدس، وهو ما سيجعل نحو 300 ألف إسرائيلي يقيمون في 41 حيًا مؤهلين للحصول على تراخيص حمل السلاح، في خطوة تعكس تصعيدًا في نهج تسليح المدنيين داخل المدينة.

بالإضافة الى انطلاق مسار اقتحام جديد للمستوطنين بالتنسيق مع شرطة الاحتلال، بحيث يُسمح للمستوطنين بالوصول إلى محيط قبة الصخرة المشرفة من جهتي الشمال والغرب.

كما اقتحم مستوطن المسجد وهو يرتدي قميصا كُتب عليه "عائدون إلى قطاع غزة."

واعتدى مستوطنون على كنيسة الزيارة في قرية عين كارم المهجّرة، بكتابة شعارات عنصرية على جدرانها، وتخريب المركبات المتوقفة في محيط الكنيسة.

وحاول مستوطنون، يوم3/29، تقديم قرابين داخل البلدة القديمة في القدس، في أقرب نقطة إلى المسجد الأقصى، مع اقتراب عيد الفصح العبري، الممتد من 2 حتى 8 نيسان/ ابريل، والذي يشهد سنويًا تصعيدًا في محاولات إدخال القرابين قرب الأقصى.

ففي 3/19، حمل أحد المستوطنين ماعزًا ووصل به إلى منطقة سوق القطانين، المؤدي مباشرة إلى باب القطانين، أحد أبواب المسجد الأقصى.

- **قانون "الأماكن المقدسة" ومخاطره على الأقصى**

صوت الكنيست بالقراءة الأولى على قانون "الأماكن المقدسة"، والذي يعرف باسم "قانون ساحة البراق"، وهو قانون يسعى إلى منح "الحاخامية" الإسرائيلية الكبرى ذات التوجه الأرثوذكسي صلاحيات شبه مطلقة لتحديد منع تدنيس المواقع التي تصنفها إسرائيل على أنها "أماكن مقدسة يهودية."

وتشمل المواقع ما يعرف بـ"ساحة عزرات إسرائيل" في حائط البراق، والمخصصة للصلاة غير الأرثوذكسية، حيث أنه بموجب الصياغة المقترحة، يمكن اعتبار أي نشاط ديني لا ينسجم مع توجيهات الحاخامية الإسرائيلية – بما فيها الصلوات غير الأرثوذكسية – فعلا مدنسا، ما أثار مخاوف لدى الفلسطينيين من توسيع هذا التعريف ليشمل أنشطة إسلامية داخل الحرم القدسي الشريف والبلدة القديمة في القدس.

وأوضح التقرير أن هذا القانون يحتاج إلى تصويت عليه في القراءتين الثانية والثالثة قبل أن يصبح ساري المفعول، حيث يرى المحللون أن خطورته تكمن في استناده إلى صيغة فضفاضة دون تحديد الأماكن التي يسري عليها بشكل خاص، ما يطرح تساؤلات كثيرة حول أهدافه.

وقال رئيس الحركة العربية للتغيير، الدكتور أحمد الطيبي، إن القانون يشكل حوارا "يهوديا-يهوديا" بين الحريديم المتشددين (الأرثوذكس) وبين العلمانيين الليبراليين، مشيرا إلى وجود مخاوف من انتقال هذه الأمور إلى المسجد الأقصى، خصوصا وأن المبادرين للقرار من اليهود المتطرفين المتشددين جدا.

بدوره، أكد المحامي المقدسي أحمد قطينة أن السلطات الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة تعمل على تسريع محاولات بسط سيطرتها ونفوذها على المسجد الأقصى وكل توابعه وملاحقه، بما فيها حائط البراق، الذي هو "حائط إسلامي وجزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى"، كما أقرته اللجنة الدولية المنبثقة عن عصبة الأمم سنة 1930، وكما أكدته اليونسكو في تشرين الأول عام 2016.

ولفت إلى أن القرار الجديد يخالف القوانين الدولية وحتى الداخلية، بما في ذلك المرسوم البريطاني الذي صدر في العام 1924، والذي منع البحث في القضايا التي تتعلق بالأماكن المقدسة في المحاكم المحلية، وإنما يجب النظر فيها من خلال لجان خاصة.

وأضاف إن القانون يخالف كذلك اتفاقية وادي عربة، التي تطرقت إلى الأماكن الدينية والتاريخية، ونادت باللجوء إلى التوثيق والتحكيم في أي خلاف يتعلق بهذه الأماكن، محذرا من أن حائط البراق هو الخطوة الأولى لبسط نفوذ سلطات الاحتلال على كامل المسجد الأقصى، حيث إن نجاحها في بسط نفوذها على حائط البراق يعد مقدمة للمزيد من الإجراءات والقوانين الاحتلالية للسيطرة على كامل الأقصى، بالرغم من أن القانون الدولي يحظر على السلطة القائمة بالاحتلال إجراء أي تغيير تشريعي في الوضع القائم في الإقليم المحتل.

من جهته، قال عضو الكنيست الإسرائيلي عن حزب الحركة العربية للتغيير، الدكتور سمير بن سعيد، إن هذا القانون جاء من قبل أحد المتطرفين ويدعى "آفي ماعوز"، وهو واحد من 14 متطرفا موجودين في حكومة بنيامين نتنياهو.

وأوضح أن هذا القانون يتحدث عن بندين، أولهما التدنيس، حيث إنهم يريدون ربط التدنيس بكل ما ليس له علاقة بالأرثوذكسية اليهودية، بما يشمل من يتعلمون في مساطب ومدارس المسلمين، لافتا إلى وجود 43 مدرسة داخل المسجد الأقصى، إضافة إلى من يصلون في الأقصى، فيما يتضمن البند الثاني انتزاع دور دائرة الأوقاف الإسلامية في المسجد الأقصى ومنحه للحاخامية.

وشدد بن سعيد على أن حكومة الاحتلال تقوم حاليا بتطبيق هذا القانون من خلال إعطاء نفسها الحق بإغلاق المسجد الأقصى المبارك مع بدء الحرب، بالرغم من أن هذا الحق ملك للأوقاف الإسلامية، مشيرا إلى أن إغلاق المسجد الأقصى المبارك لأربع جمع خلال جائحة كورونا عام 2020 جاء بقرار من الأوقاف.

بدوره، قال المدير التنفيذي للصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة، الدكتور وصفي كيلاني، إن الحكومة الأردنية تتابع قضية الساحات التي تستخدم لصلاة المتحررين اليهود منذ عام 2016، وقامت برفع 7 تقارير لليونسكو، كشفت فيها أكاذيب الاحتلال المتعلقة بالمنصة الخشبية التي تم وضعها لصلاة هؤلاء، كما قامت بإرسال مراقبين من خلال دائرة الأوقاف الإسلامية وتصوير الأكاذيب المتعلقة بهذا الموقع وإرسالها لليونسكو وكثير من المنظمات الأميركية.

ثالثاً: الشؤون الإسرائيلية وانعكاساتها على مسار القضية: -

تكشف الوقائع أن إسرائيل دخلت شهر آذار 2026 بخطاب وسياسات تجمع بين التشدد الأمني، ومحاولة إعادة تشكيل البيئة القانونية والسياسية للصراع، ويأتي في مقدمة ذلك مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، الذي تحوّل خلال هذا الشهر إلى أحد أبرز عناوين المواجهة السياسية والقانونية. فقد اعتبرته الرئاسة الفلسطينية جريمة حرب، وعدّته جامعة الدول العربية جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، وأبدت دول أوروبية قلقًا بالغًا منه، فيما حذرت تقارير من أنه يقيم نظامين قانونيين مختلفين ويضرب المبادئ الديمقراطية. وهذه الردود الواسعة توضح أن القانون لم يُقرأ كمجرد أداة عقابية، بل كجزء من مشروع أوسع لتشديد البنية القانونية للاحتلال وإضفاء طابع تشريعي على العنف والتمييز.

وفي الوقت نفسه، استمرت إسرائيل، وفق ما يورده الملف، في تقييد حرية العبادة للمسلمين والمسيحيين في القدس، ومنع المسلمين من أداء شعائرهم في المسجد الأقصى، ومنع بطريرك اللاتين من الوصول إلى كنيسة القيامة وإقامة قداس أحد الشعانين. وقد كان هذا الملف حاضرًا بقوة في خطاب الأردن، سواء على لسان جلالة الملك أو وزير الخارجية الصفدي، وفي البيان المشترك لوزراء الخارجية العرب والإسلاميين، وفي بيانات الرئاسة الفلسطينية. ويشير تكرر هذه القضية في نصوص

متعددة إلى أن إسرائيل لم تكن تتعامل مع ملف المقدسات كملف أمني موضعي، بل كجزء من سياسة فرض السيطرة الرمزية والسياسية على القدس، وهو ما يفسر الحساسية العالية التي أثارتها هذه الإجراءات عربيًا ودوليًا.

وفي الضفة الغربية، يظهر تصاعد اعتداءات المستوطنين، واعتبار هذه الاعتداءات جزءًا من سياسة أوسع تقودها حكومة اليمين المتطرفة بهدف تنفيذ مخططات الضم والتوسع والتهجير. وقد وصفت الرئاسة الفلسطينية هجمات المستوطنين بأنها إرهابية ومنظمة، فيما طالبت الأطراف الفلسطينية والأردنية والأوروبية بوقف الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية التي تقوض حل الدولتين. كما أشار مجلس الوزراء الفلسطيني إلى مخاطر قرار إعادة المستعمرين إلى محافظة جنين، وإلى تصاعد الاعتداءات في الأغوار ومختلف المناطق والقرى، وإلى تمديد العدوان العسكري في مخيمات جنين وطولكرم ونشر الحواجز وتنفيذ اقتحامات واسعة. وتعكس هذه المعطيات أن الضفة الغربية خلال آذار 2026 لم تكن مجرد جبهة "أقل سخونة" من غزة، بل مسرحًا لتراكم وقائع ميدانية وقانونية تهدف إلى تغيير بنية السيطرة على الأرض والسكان.

كما يورد أفادت تقارير عبرية بأن جلالة الملك عبد الله الثاني رفض لقاءً مع بنيامين نتنياهو ووضع شروطًا صارمة لأي لقاء سياسي، تضمنت ضمانات بعدم تهجير سكان قطاع غزة، ووقف إجراءات ضم الأراضي في الضفة الغربية، والالتزام بمسار إقامة الدولة الفلسطينية، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وتوقيع اتفاقية جديدة للمياه. حيث ان السياسات الإسرائيلية كانت قد وصلت إلى درجة من التأزم مع الأردن تجعل أي انفتاح سياسي مشروطًا بملفات جوهرية تمس غزة والضفة والدولة الفلسطينية.

ومن زاوية تحليلية أوسع، يمكن القول إن الموقف الإسرائيلي خلال هذا الشهر قام على أربعة أبعاد مترابطة: أولها البعد العسكري-الأمني في غزة ولبنان والضفة؛ ثانيها البعد التشريعي كما في قانون إعدام الأسرى وقانون حائط البراق؛ ثالثها البعد الرمزي-السيادي في القدس والمقدسات؛ ورابعها البعد الاستيطاني-الديمغرافي في الضفة الغربية. وهذه الأبعاد مجتمعة تجعل السياسات الإسرائيلية في آذار 2026 ليست مجرد ردود فعل على البيئة الإقليمية، بل مشروعًا نشطًا لاستثمار الاضطراب الإقليمي في تعميق الوقائع الاحتلالية على الأرض الفلسطينية.

وواصل المستوطنون ارتكاب جرائمهم الممنهجة بحق الفلسطينيين، وسط غطاء حكومي إسرائيلي واضح، وكشفت منظمة "يش دين" أنه خلال 40 يوماً فقط من الحرب ضد إيران، تم توثيق 378 جريمة عنف نفذها مستوطنون استهدفت الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية.

بحسب المنظمة، وقعت الجرائم في 148 قرية وبلده فلسطينية في أنحاء الضفة الغربية. وأشارت منظمة "يش دين"، المعارضة للحركة الاستيطانية والمراقبة للعنف، إلى أنه خلال هذه الفترة، استشهد ثمانية فلسطينيين بنيران المستوطنين، وأُصيب نحو 200 آخرين وكذلك جرائم حرق الممتلكات.

وقالت المنظمة: "كان من الممكن وقف عنف المستوطنين لو كانت هناك رغبة حقيقية من جانب الحكومة وسلطات الدولة، لكن إسرائيل ليس لديها دافع لتغيير الوضع."

وأضافت المنظمة: "على العكس من ذلك، فإن السياسة الإسرائيلية تشجع المستوطنين المجرمين وتؤدي إلى انتشار البؤر الزراعية في جميع أنحاء الضفة الغربية"، في إشارة إلى تكتيك نشطاء الاستيطان لإنشاء بؤر زراعية، والتي هي مصممة لطرد الفلسطينيين من منازلهم.

وبحسب المنظمة "توضح خريطة المجتمعات الفلسطينية التي يقع فيها عنف المستوطنين الذي ترعاه الدولة: طرد الفلسطينيين من أراضيهم ودفعهم إلى جيوب صغيرة مكتظة بالسكان".

وفقاً لبيانات منظمة "يش دين"، رغم تحويل كتيبه الجيش لكبح جماح المستوطنين، سُجّلت حتى نهاية الحرب أكثر من 120 جريمة عنف إضافية.

ومن جانبها هاجمت منظمة "بتسليم" الحقوقية الإسرائيلية تصريحات وزير المالية المتطرف بتسلئيل سموتريتش، التي دعا فيها إلى توسيع حدود إسرائيل لتشمل أراضي واسعة في لبنان وسوريا وفلسطين، واصفة إياها بأنها كشف صريح عن سياسة الدمار التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية.

وقالت المنظمة في بيان لها، اليوم الجمعة، إن هذه التصريحات تبرهن على أن ما يحدث في غزة من إبادة وفي الضفة الغربية من تطهير عرقي، هو جزء من رؤية شاملة تهدف حاليا لاحتلال جنوب لبنان ونشر الموت في المنطقة، محملة المجتمع الدولي المسؤولية بسبب منح إسرائيل حصانة مستمرة.

وكان سموتريتش، العضو في "الكابينت" الإسرائيلي، قد أعلن خلال تدشين بؤرة استيطانية في الضفة الغربية أن مخططاته تهدف لتوسيع الحدود الإسرائيلية لتصل إلى نهر الليطاني في لبنان، وضم جبل الشيخ ومناطق عازلة في سوريا، بالإضافة إلى فرض السيطرة الكاملة على الضفة الغربية لإنهاء أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية.

وتأتي هذه التصريحات في وقت تشهد فيه المنطقة توترا عسكريا غير مسبوق، مما يعكس الأهداف التوسعية التي يسعى تيار اليمين المتطرف لفرضها كواقع جديد على الخارطة الجيوسياسية للشرق الأوسط.

وصادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، مساء اليوم الأربعاء، على مخططات استيطانية جديدة تقضي ببناء مئات الوحدات السكنية في مناطق متفرقة من الضفة الغربية المحتلة.

وذكرت مصادر إسرائيلية أن مؤسسات التخطيط التابعة للاحتلال أقرت دفع بناء 472 وحدة استيطانية جديدة، في خطوة يقودها وزير المالية والوزير في وزارة الجيش الإسرائيلية بتسلئيل سموتريتش، بهدف تعزيز الوجود الاستيطاني في مناطق استراتيجية بالضفة.

ووفقا للتفاصيل التي أوردها الإعلام العبري، فقد شملت المصادقة النهائية (منح سريان المفعول) والمصادقة للإيداع الوحدات التالية:

***مستوطنة "كيدم عربة" في منطقة الأغوار: المصادقة النهائية على بناء 316 وحدة استيطانية.**

وتعتبر هذه الخطوة المرحلة الأخيرة في عملية "شرعنة" هذه المستوطنة التي بدأت كبؤرة استيطانية عام 2017 بالقرب من تقاطع طريق 1 وطريق 90 بقرية النبي موسى جنوب أريحا، حيث سيسمح المخطط الجديد بتوسيعها بشكل كبير لمواجهة الطلب المرتفع على السكن فيها.

***مستوطنة "شيلو" المقامة على أراضي رام الله: المصادقة النهائية على بناء 90 وحدة استيطانية جديدة، لتعزيز التوسع الاستيطاني في منطقة وسط الضفة الغربية.**

***مستوطنة "فصايل" في الأغوار الوسطى: المصادقة على إيداع مخطط لبناء 54 وحدة استيطانية جديدة، تهدف لزيادة عدد المستوطنين في منطقة الأغوار.**

***مستوطنة "بدوئيل" المقامة على أراضي سلفيت: المصادقة النهائية على بناء 12 وحدة استيطانية إضافية لتوسيع المستوطنة المقامة على أراضي المواطنين في محافظة سلفيت.**

وأكد سموتريتش أن شرعنة "كيدم عربة" وتوسيع المستوطنات الأخرى هو جزء من رؤية استراتيجية تهدف لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على محاور الطرق الرئيسية وفي عمق المناطق المصنفة "ج"، معتبرا أن البناء الاستيطاني هو "السبيل الوحيد لمنع إقامة دولة فلسطينية."

يشار إلى أن هذه القرارات تأتي ضمن خطة حكومة الاحتلال لشرعنة 69 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية وتثبيت وضعها القانوني، في ظل الغطاء السياسي الذي توفره وزارة الجيش الإسرائيلية والعمليات الميدانية التي ينفذها جيش الاحتلال في الضفة الغربية.

وأقر الكنيست بالقراءة النهائية، يوم الاثنين 30 آذار 2026، قانون (مدمج لقانونين) يسهل فرض عقوبة الإعدام على المقاومين الفلسطينيين، في الضفة الغربية المحتلة، الذين يخضعون للمحاكم العسكرية.

وكان الكنيست قد أقر مشروعي القانونين بالقراءة التمهيدية يوم 1 آذار 2023، ثم بالقراء الأولى يوم 11 تشرين الثاني 2025.

وقدم مشروع القانون الأول النائبة من حزب "قوة يهودية" (عوتسما يهوديت)، ليمور سون ميلخ، من الائتلاف الحاكم.

وقدم المشروع الثاني، النائب عوديد فورير، وأعضاء كتلة حزبه "إسرائيل بيتنا" (يسرائيل بيتينو)، المعارض.

حصل القانون على تأييد 62 نائباً، من بينهم نواب كتلة المعارضة "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيغدور ليبرمان، ونواب كتل الائتلاف باستثناء كتلة "يهدوت هتوراة" التي انقسم أعضاؤها بين معارض وممتنع وغائب. وعارض القانون 48 نائبا، وامتنع نائب واحد عن التصويت.

حيثيات القانون الجديد

قانون الإعدام قائم في إسرائيل، إلا أنه يتطلب اجماع قضاة المحكمة العسكرية الثلاثة، ومصادقة وزير الدفاع، من خلال قائد المنطقة العسكري. ومشروع القانون الذي أقر بالقراءة التمهيدية، يقضي بأن يكون قرار الإعدام بأغلبية هيئة القضاة، المكونة من 3 قضاة، دون إمكانية الاستئناف على القرار.

وجاء في تعريف هدف القانون (اقتباس): "يهدف هذا القانون إلى فرض عقوبة الإعدام على الاسرى الذين ارتكبوا هجمات قاتلة، كوسيلة لمكافحة الإرهاب، من بين أمور أخرى، لحماية دولة إسرائيل ومواطنيها ومقيميها، ولزيادة الردع، ومنع الهجمات المتعمدة، والانتقام من الأعمال الإجرامية للإرهابيين، ووضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه العقوبة."

كما ينص القانون، على أنه أمام المحكمة العسكرية فرض عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد، وواحدة فقط من هاتين العقوبتين.

وبموجب القانون (اقتباس)، يُصدر وزير الأمن (الحرب) أمرا لقائد الجيش الإسرائيلي في "المنطقة" (الضفة الغربية) بتعديل الأمر المتعلق بالأحكام الأمنية، في غضون 30 يوما من تاريخ نفاذ هذا القانون، بحيث يُضاف إلى المادة 209 ما يلي:

"يُعاقب بالإعدام فقط كل مقيم في المنطقة يتسبب عمدا في موت شخص، ويكون هذا الفعل عملا إرهابيا، كما هو مُعرّف في قانون مكافحة الإرهاب رقم 5776 للعام 2016. ومع ذلك، إذا رأت المحكمة العسكرية، لأسباب خاصة تُسجّل، وجود ظروف خاصة تستدعي فرض عقوبة السجن المؤبد على الإرهابي، فلها أن تفرض عليه العقوبة المذكورة آنفا فقط. في هذه الفقرة، يُقصد بـ "مقيم المنطقة" الشخص المُسجّل في سجل سكان "المنطقة"، أو الشخص المُقيم في "المنطقة"، حتى لو لم يكن مُسجّلا في السجل المذكور، باستثناء المواطن الإسرائيلي أو المُقيم في إسرائيل."

على الرغم مما ورد في أي قانون، لا يُشترط على المحكمة العسكرية بأن يكون فرض عقوبة الإعدام ما يلي:

1- **أن تكون النيابة العامة قد طلبت أو أيدت فرض هذه العقوبة**
2- **أن يكون الحكم بالإجماع**
3- **ألا تقل رتبة قضاة المحكمة عن رتبة مقدم.**

لا يحق لقائد الجيش الإسرائيلي في "المنطقة" تخفيف أو إلغاء حكم الإعدام الصادر بحق المدان، ولا يحق له العفو عنه.

يُنفذ حكم الإعدام الصادر بحق المدانين في غضون 90 يوما، من تاريخ صدوره النهائي؛ وتتولى مصلحة السجون تنفيذ الحكم. وإذا وجد رئيس الحكومة أسبابا خاصة تستدعي تأجيل تنفيذ الحكم، فله أن يتقدم بطلب إلى المحكمة التي أصدرت الحكم، يطلب فيها إصدار أمر بتأجيل تنفيذ الحكم لفترات إضافية، شريطة ألا تتجاوز الفترات التي تأمر بها المحكمة بموجب هذه الفقرة 180 يوما في مجموعها.

المركز الرئيسي

عمـــان - ضاحيـــة الرشيـــد - ش. القعـقـــاع بـــن عميـــر 48

P.O.Box: 2469 Amman 11181 | 06 5668264 | 06 5666172

http://www.dpa.gov.jo | dpa@dpa.gov.jo

دائرة الشؤون الفلسطينية | DpaGov56570